E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1998/L.10
1 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السادسة
٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/ مايو ١٩٩٨
البند ٥ من جدول الأعمال

القطاع الاقتصادي/المجموعة الرئيسية: الصناعة

مشروع نص مقدم من نائب الرئيس

السيد مايكل أوديغال (السويد)

# الصناعة والتنمية المستدامة

١ - أكدت لجنة التنمية المستدامة من جديد أن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي من الحكومات أن تقوم بالتعاون مع العناصر الفاعلة من غير الدول ببذل المزيد من الجهود لإدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسة الصناعية وعملية اتخاذ القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم أن تقوم الحكومات بزيادة وتكثيف التعاون مع الصناعة والنقابات العمالية وغيرها من فئات المجتمع المدني. وأحاطت اللجنة علما بالموجز الذي قدمه الرئيس عن الجزء المتعلق بالصناعة في الدورة السادسة للجنة. وتستند التوصيات التالية للجنة إلى تقرير الأمين العام عن الصناعة والتنمية المستدامة (E/CN.17/1998/4 و Add.1-3) وتقرير الفريق العامل الذي يجتمع فيما بين الدورات المخصص للصناعة والتنمية المستدامة (E/CN.17/1998/14).

## أولا - الصناعة والتنمية الاقتصادية

٢ - سلمت اللجنة بأن السياسة الصناعية ومباشرة الأعمال الحرة على نحو مسؤول عنصران حيويان لاستراتيجيات التنمية المستدامة وينبغي أن يشملا مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة، مثل تشجيع قيام سوق مفتوح يقوم على المنافسة، وخلق فرص عمل منتجة، وحماية البيئة.

٣ - وشددت اللجنة على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي من الحكومات أن تدمج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية تقرير السياسات التي تقوم بها هذه الحكومات، وأن تعزز النمو الاقتصادي وقدرة الصناعة على المنافسة على الصعيد الدولي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي. ووافقت اللجنة على أنه من أجل حفز المشاريع المحلية الخاصة وتعزيز القدرة على المنافسة على نطاق الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ينبغي أن يستهدف إصلاح السياسات تهيئة مناخ موات على صعيد السياسات عن طريق أمور منها إدخال تحسينات في الهياكل الأساسية والتعليم، وتشجيع البحث والتطوير، وتيسير الصادرات، وتحرير الأسواق المحلية. وينبغي، في هذا الصدد، أن يُولى اهتمام خاص لتنمية المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

٤ - وأكدت اللجنة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كثيرا ما يكون، بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مصدرا مهما لرأس المال، والتكنولوجيات الجديدة، والأساليب التنظيمية والإدارية، والوصول إلى الأسواق. كما أكدت اللجنة على أن تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، يقتضي أن تركز منظومة الأمم المتحدة بدرجة أكبر على أنشطة الترويج ونشر المعلومات فيما يتعلق بفرص الاستثمار في البلدان النامية. وقد ثبت في هذا الصدد أن برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المتعلق بتعزيز الاستثمار يعد أداة فعالة لتيسير الاستثمار في البلدان النامية، ولذا ينبغي تعزيز هذا البرنامج.

٥ - وشددت اللجنة على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال مصدرا رئيسيا للأموال الآتية من الخارج، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وأنها تقوم بدور مهم في أمور منها بناء القدرات، وتعزيز الهياكل الأساسية، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة في البلدان النامية، كما تقوم بدور حاسم في أقل البلدان نموا.

٦ - وسلمت اللجنة بأن للصناعة دورا حيويا في الابتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير، التي تتسم بأهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وفي تطوير ونشر ونقل التكنولوجيات والأساليب الإدارية السليمة بيئيا، التي تشكل عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة.

٧ - وشددت اللجنة على أن من المهم لتحقيق التنمية المستدامة أن تقوم الحكومات بوضع والمحافظة على إطار موات على صعيد السياسات يقوم على أساس تنظيمي سليم تسانده تشكيلة موفَّقَة من الأدوات الاقتصادية والمبادرات والاتفاقات الطوعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

## ثانيا - الصناعة والتنمية الاجتماعية

٨ - سلمت اللجنة بأن هناك علاقة تعاضد بين التنمية الاجتماعية والتنمية الصناعية، وبأن من الممكن أن يعزز التصنيع، بصورة مباشرة وغير مباشرة، مجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية مثل خلق فرص

العمل، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والامتثال لمعايير العمل، وزيادة إمكانية الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الأول على صعيد السياسات هو تعزيز الآثار الإيجابية للأنشطة الصناعية على التنمية الاجتماعية مع الحد، في نفس الوقت، من الآثار السلبية لتلك الأنشطة أو القضاء على هذه الآثار. ولاحظت اللجنة أن تحسين إمكانية الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية يتصل عموما بسرعة التصنيع وأوصت بأن تواصل الحكومات إعطاء الأولوية لتحسين هذه الإمكانية.

٩ - وسلمت اللجنة بأن الصناعة تسهم في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية من خلال سبل منها خلق فرص عمل منتجة، والامتثال لمعايير العمل، والمبادرات الاجتماعية للشركات، وإيلاء العناية لتنمية الموارد البشرية وتحسين رفاه العمال. ولا تزال الصناعة تواجه تحديات يمكن التصدي لها من خلال تحسين الحوار بين النقابات العمالية والحكومات.

١٠ - وسلمت اللجنة بأن السياسة الاجتماعية لم تكن دوما، لدى تناول مشاكل التصنيع، محايدة في التعامل مع الجنسين. وبالنظر إلى استحكام الفوارق بين الجنسين في مجالات من قبيل الدخل، والعمل، والتعليم والصحة، والأجهزة الحكومية، فإنه ينبغي للصناعة والنقابات العمالية والمنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني العمل معا من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة.

١١ - وشددت اللجنة على أنه ينبغي أن يكون من بين شواغل المجتمع الدولي الأساسية تزايد الفوارق في الدخل على الصعيد الدولي فيما بين البلدان وداخلها واحتمال أن يزداد فقر واستبعاد بعض البلدان والفئات. ولقد هيأ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أساسا متينا للتعاون الدولي، وخاصة من جانب دوائر الأعمال التجارية. وينبغي في هذا الصدد أن تقوم السياسات على مبادئ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية.

## ثالثا - الصناعة وحماية البيئة

١٢ - لاحظت اللجنة أن زيادة التصنيع في العالم قد اقترنت بها مشاكل بيئية متزايدة مثل الانبعاثات والنفايات الضارة التي لها آثار عالمية أو إقليمية أو محلية. وتشمل هذه الآثار، على الصعيد المحلي، تلوث الهواء في الحضر، وتلوث التربة والأنهار، وتدهور حالة الأرض؛ كما تشمل على الصعيد الإقليمي الأمطار الحمضية، وتلوث المياه والمناطق الساحلية؛ وتشمل على الصعيد العالمي تغير المناخ، ونفاد طبقة الأوزون، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة نقل النفايات الخطرة، وزيادة التلوث البحري من مصادر برية.

١٣ - وسلمت اللجنة بأن الاستدامة البيئية والتنمية الصناعية يعضد بعضهما بعضا، بشرط توافر ما هو ملائم من التكنولوجيا والمؤسسات والسياسات ونظم الحوافز.

١٤ - وأكدت اللجنة على أن المهمة الأولى التي تواجه الحكومات هي تعظيم الآثار الإيجابية للأنشطة الصناعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التقليل، إلى أقصى حد في نفس الوقت، من الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك على البيئة. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للحكومات أن تعيد النظر في سياساتها التنظيمية ونظمها المتعلقة بالحوافز الاقتصادية وبآلياتها المتصلة بإبطاء أنشطة معينة. وأن تتخذ إجراءات من قبيل بناء القدرات، وجمع البيانات البيئية، وإنفاذ القواعد بصورة تدعم أنشطة حماية البيئة التي تقوم بها الصناعة والمجتمع المدني. وينبغي للحكومات أن تشجع على توسيع نطاق انتشار وتنفيذ المبادرات والاتفاقات الطوعية للصناعة وتبادلها لأفضل الممارسات.

١٥ - ودعت اللجنة الصناعة إلى زيادة جهودها، حسب الاقتضاء، في مجالات مباشرة الأعمال الحرة على نحو مسؤول، واستخدام أدوات إدارية شتى من قبل الشركات، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، والإبلاغ في مجال البيئة، وذلك لتحسين الأداء البيئي للصناعة. ويجب على الحكومات والصناعة العمل معا لوضع سياسات تكفل ألا يكون الامتثال للمعايير باهظ التكاليف أو صعب التحقيق من جانب الشركات في البلدان النامية والمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

١٦ - وسلمت اللجنة بأن الكفاءة البيئية، والاستيعاب الداخلي للتكاليف، والسياسات المتعلقة بالمنتجات هي أدوات مهمة أيضا لزيادة إدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج. وينبغي في هذا الصدد إيلاء العناية للدراسات التي تقترح تحسين كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك النظر في تحسين إنتاجية الموارد بمقدار ١٠ أضعاف في البلدان الصناعية في الأجل الطويل وإمكانية الزيادة بمقدار ٤ أضعاف في هذه البلدان في العقدين أو العقود الثلاثة المقبلة. وقد أثبتت مراكز الإنتاج الأنظف التي يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن هناك توافقا بين حماية البيئة وزيادة إنتاجية الموارد، وينبغي تنفيذ الدروس المستفادة في تلك الأنشطة على أوسع نطاق ممكن.

## رابعا - الأعمال المقبلة

١٧ - سلمت اللجنة بقيمة الحوار التفاعلي بين ممثلي الحكومات والصناعة والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في الجزء المتعلق بالصناعة في الدورة السادسة للجنة، والذي جرى التركيز فيه على أربعة مواضيع هي: مباشرة الأعمال الحرة على نحو مسؤول، والأدوات الإدارية المستعملة في الشركات، والتعاون التكنولوجي وتقييم التكنولوجيا، والصناعة والمياه العذبة. وينبغي إجراء حوارات مماثلة في المستقبل مع مراعاة أن يتم التحضير لها في سياق عملية حكومية دولية بتمثيل متوازن من قبل جميع الفئات الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٨ - وأحاطت اللجنة علما بالقيمة المحتملة لإجراء استعراض للمبادرات والاتفاقات الطوعية في توفير المضمون والتوجيه للحوار بين الحكومات وممثلي الصناعة، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية. وينبغي كخطوة أولى أن يقوم ممثلو الصناعة والنقابات العمالية والمنظمات غير

الحكومية بدراسة المبادرات والاتفاقات الطوعية لتحديد العناصر التي يمكن النظر في أن يشملها هذا الاستعراض، ويمكن لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة أن تقدم المساعدة في هذه العملية. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمشاركة المتوازنة في العملية من جانب جميع الفئات الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للأمانة العامة أن تمكن الحكومات من الاطلاع على نتائج هذا الاستعراض. وقد دعت اللجنة الإدارة إلى القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو، بدراسة كيفية إسهام المبادرات والاتفاقات الطوعية في الأعمال المقبلة للجنة، وإلى تقديم تقرير عن نتائج هذا العمل إلى اللجنة في دورتها السابعة.

١٩ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بأعمال في مجال الالتزامات والمبادرات الطوعية المتخذة من جانب القطاع المالي من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وينبغي زيادة تطوير أنشطة القطاع المالي في هذا المجال. وأكدت اللجنة أهمية تلك الالتزامات والمبادرات الطوعية ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يقدم تقريرا عن عمله في هذا المجال.

- - - - -